تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١

واصل بنك الدوحة نجاحاته المتعاقبة عاما تلو الآخر في تحقيق أفضل مستويات الأداء سواء على الصعيد المالي أو التنظيمي أو على صعيد الخدمات، حيث تمكنا وبحمد الله تعالى خلال عام ٢٠١٨ من تحقيق معظم ما وضعناه من أهداف في استراتيجية البنك وفي الموازنة التقديرية. وقد تضمنت هذه الإنجازات تعزيز وتقوية المركز المالي للبنك وتحقيق أفضل نسبة عائد على متوسط حقوق المساهمين وعلى متوسط الموجودات، هذا بالإضافة إلى طرح العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية المتطورة وخاصة الخدمات المصرفية الإلكترونية. كما تضمنت أيضاً تعزيز الكادر الوظيفي في البنك من خلال إدخال العديد من الخبرات والكفاءات في المستويات الإدارية المختلفة، إضافة إلى إعادة هيكلة شبكة الفروع المحلية.

وقد تم في ذات العام التركيز على الكوادر القطرية حيث استقطبنا العديد من الموظفين القطريين وتم إخضاعهم لدورات تدريبية مكثفة، وأتحنا لهم الفرصة لاكتساب الخبرات والمهارات الخارجية من خلال إلحاقهم للعمل بفروع البنك المختلفة ومكاتب التمثيل المنتشرة في مختلف أنحاء العالم.

فعلى الصعيد المحلي بلغ إجمالي عدد شبكة الفروع المحلية العاملة داخل دولة قطر سبعة وعشرون فرعاً وثلاثة مكاتب دفع وخمسة فروع إلكترونية وفرعاً متنقلاً، وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (١٠٥) جهازا من ضمنها ثلاثة أجهزة بدولة الإمارات العربية المتحدة وجهازين بدولة الكويت وثلاثة أجهزة بالهند. وعلى الصعيد الدولي، يوجد للبنك ستة فروع في كل من إمارة دبي وإمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وفرع بدولة الكويت وثلاثة فروع في الهند في كل من مومباي وكوتشي وتشيناي حيث تم افتتاح فرع تشيناي في ٤ أبريل ٢٠١٨، هذا بالإضافة إلى أربعة عشر مكتبا تمثيليا في كل من سنغافورة وتركيا واليابان والصين والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية وألمانيا وأستراليا وكندا وهونج كونج وجنوب أفريقيا وبنجلاديش بالإضافة إلى مكتبي سيريلانكا ونيبال اللذين تم افتتاحهما خلال عام ٢٠١٨.

كما ويمتلك البنك أيضا شركة بنك الدوحة للتأمين وهي شركة تابعة مملوكة للبنك بالكامل إضافة إلى حصة استراتيجية بنسبة ٤٤,٠٢٪ من رأس مال إحدى شركات الوساطة الهندية والتي أصبحت فيما بعد تسمى بشركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية وتمارس نشاطها في أعمال الوساطة وإدارة الموجودات.

وفي هذا المجال، لا بد وأن نشير إلى أن الهند تربطها علاقات تجارية ضخمة ليس مع دولة قطر ودول مجلس التعاون الخليجي فحسب بل وتمتد إلى جميع الدول التي يوجد للبنك تواجد فيها من خلال مكاتب التمثيل المنتشرة بمختلف بقاع العالم. إن هذا التواجد يمكن البنك من خدمة الشركات العاملة بمختلف هذه الدول كما سيتيح له اقتناص الفرص الاستثمارية وتحقيق منافع أفضل للمساهمين.

وقد تم في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥ تعزيز قاعدة رأس مال البنك الأساسي ونسبة كفاية رأس المال من خلال إصدار أدوات رأس مال أساسي بمبلغ ٢ مليار ريال قطري في كل مرة "أي بإجمالي ٤ مليار ريال قطري" مؤهلة كرأس مال أساسي إضافي للأسدار في قطر وفقاً لشروط ومتطلبات السادة مصرف قطر المركزي وذلك بهدف تعزيز قدرة البنك على عملية الإقراض والمنافسة وعلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

وفي اجتماع الجمعية العامة العادية للمساهمين المنعقد بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٦ وافق المساهمون بالإجماع على إصدار شهادات ودائع ضمن برنامج شهادات ودائع يصل إلى ٣ مليار دولار أمريكي وعلى إصدار أوراق تجارية ضمن برنامج آخر يصل إلى ٢ مليار دولار أمريكي وذلك ضمن المحددات المدرجة تحت كل برنامج. كما وافق المساهمون بتاريخ ٢٠١٨/٣/٧ على تخفيض الحد الأدنى لكل عملية إصدار ببرنامج الأوراق التجارية المشار إليه من ٥٠ مليون دولار أمريكي إلى مليون دولار أمريكي، وعلى قيام بنك الدوحة بإصدار سندات دين ضمن برنامج سندات اليورو متوسطة الأجل EMTN لدى البنك البالغ (٢) مليار دولار أمريكي بهدف تنويع مصادر التمويل وتعزيز وضع السيولة لدى البنك.

وبتاريخ ٦ مارس ٢٠١٧ وافقت الجمعية العامة غير العادية للمساهمين على زيادة رأس مال البنك من مبلغ ٢,٥٨٣,٧٢٢,٥٢٠ ريال قطري إلى مبلغ ٣,١٠٠,٤٦٧,٠٢٠ ريال قطري من خلال طرح ٥١,٦٧٤,٤٥٠ سهماً جديداً عادياً للاكتتاب على مساهمي بنك الدوحة ومن لديهم حقوق الاكتتاب في الأسهم بسعر ٢٥ ريال قطري للسهم. وقد لاقت عملية الاكتتاب بالأسهم الجديدة إقبالاً جيداً من المساهمين وحاملي الحقوق وتم بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١٧ إضافة الأسهم الجديدة للمكتتبين وإدراجها للتداول ببورصة قطر وإتمام عملية الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال بشكل نهائي، واستصدار سجل تجاري برأس مال البنك الجديد البالغ ٣,١٠٠,٤٦٧,٠٢٠ ريال قطري.

هذا وقد نجح بنك الدوحة في تطبيق المعيار المحاسبي التاسع لإعداد التقارير المالية(IFRS 9) بحسب توجيهات السادة/ مصرف قطر المركزي، حيث تم اتباع منهجية محافظة قائمة على الاعتراف بالخسائر استناداً إلى الخسائر المتوقعة بدلاً من النهج الحالي المستند إلى الخسائر المتكبدة. وقد ثبّتت وكالة "فيتش" التصنيف الائتماني لبنك الدوحة عند الدرجة "A" وعدّلت من توقعاتها بشأن البنك إلى "مستقرّة" كما رفعت وكالة موديز العالمية مؤخراً توقعاتها بشأن بنك الدوحة إلى "مستقر".

تُظهر البيانات المالية المدققة للبنك لعام ٢٠١٨ بأن إجمالي الموجودات قد بلغ ٩٦,١ مليار ريال قطري وأن صافي القروض والسلف قد بلغ ٥٩,٨ مليار ريال قطري. كما تُظهر بأن محفظة الاستثمارات في الأدوات المالية قد بلغت ٢٠,٦ مليار ريال قطري بنسبة زيادة تعادل ١٧,٤٪ عن العام السابق، وأن ودائع العملاء كما في نهاية العام قد وصلت إلى مبلغ ٥٥,٥ مليار ريال قطري وأن إجمالي حقوق المساهمين قد وصلت إلى مبلغ ١٢,٧ مليار ريال قطري، كما ويظهر بيان الدخل أيضاً بأن البنك قد حقق صافي ربح في نهاية عام ٢٠١٨ بلغ ٨٣٠ مليون ريال قطري بالمقارنة مع ١,١١٠ مليون ريال قطري عام ٢٠١٧ وذلك بعد أخذ مخصصات مادية للقروض غير العاملة. في حين بلغ متوسط العائد على السهم من الأرباح ١,٩٧ ريال قطري، وبلغت نسبة العائد على متوسط حقوق المساهمين ٩٪ ونسبة العائد على متوسط الموجودات ٠,٨٨٪.

واعتماداً على هذه النتائج، اتخذ مجلس الإدارة قراراً في اجتماعه الذي عقد بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٩ التقدم بتوصية إلى الجمعية العامة للمساهمين للموافقة على توزيع أرباح نقدية بواقع (١) واحد ريال قطري للسهم الواحد أي ما يعادل نسبة ١٠٪ من رأس المال المدفوع.

الخطة المستقبلية للبنك:

وعلى صعيد الخطة المستقبلية للبنك للثلاث سنوات القادمة فقد تضمنت الخطة على إجراء بعض التعديلات على استراتيجية الأعمال وخاصة فيما يتعلق بالفروع الخارجية ومكاتب التمثيل المنتشرة بمختلف دول العالم، بالإضافة إلى الفروع المحلية، حيث تم إجراء عمليات دمج لبعض الفروع المحلية، كما تضمنت على تطبيق استراتيجيات فعالة في مجال إدارة المخاطر على المستويين المحلي والدولي وعلى التركيز على استقطاب الكوادر القطرية ورفع مستوى الأداء من خلال استقطاب الخبرات والكفاءات العالية بالإضافة إلى التركيز على البرامج التدريبية لكافة المستويات الوظيفية. وتضمنت أيضا على تحسين وتطوير مستوى الحوكمة في البنك، إعادة رسم نماذج الأعمال، وعلى تقديم أفضل مستوى من الخدمات والمنتجات المصرفية المتطورة وخاصة الخدمات المصرفية الإلكترونية، إضافة إلى التسويق الضمني للخدمات، وتعزيز وتقوية المركز المالي للبنك من خلال مضاعفة إجمالي الموجودات وتنويعها والمحافظة على أعلى مستوى من الكفاءة في الأداء التشغيلي. وقد تضمت الاستراتيجية أيضا على تحقيق نمو منتظم في بنود الدخل الرئيسية وعلى تحسين نوعية الأصول وتنويع مصادر الدخل وخاصة المصادر غير المرتبطة بالفوائد، هذا بالإضافة إلى إدارة التكاليف ومراقبتها بطريقة مهنية والمحافظة عليها ضمن المستويات التي تتماشى مع قطاع الصناعة المصرفية مع تحقيق الاستفادة القصوى من كلفة التمويل.

الخدمات والمنتجات:

شهد عام ٢٠١٨ طرح العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية المتطورة، وقد شملت مجالات التطوير على طرح منتجات وخدمات جديدة وعلى إدخال تعديلات جوهرية على بعض الخدمات القائمة حيث حازت الرقمنة والخدمات المصرفية الإلكترونية على النصيب الأكبر من هذا الجانب، هادفين من ذلك تلبية احتياجات ومتطلبات عملائنا الكرام من مختلف الشرائح في المجتمع القطري.

وبهدف المحافظة على مستوى أداء مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ومواجهة التحديات الموجودة في السوق فقد ركزنا خلال العام على تعزيز هذه المجموعة بموظفين من ذوي الخبرة والكفاءة العالية وعلى جودة ومستوى الخدمة المقدمة للعملاء، هذا بالإضافة إلى مركزة عمليات المكاتب الخلفية بالفروع. كما تم تعزيز وحدة الريادة بموظفين على درجة عالية من الخبرة والكفاءة لتقديم خدمات متكاملة لكبار العملاء.

تم في عامي ٢٠١١ /٢٠١٢ تدشين الشكل الجديد لفروع بنك الدوحة في كل من الخليج الغربي "The Gate" والمتحف وفرع الخور، وتم في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ تنفيذ هذا التصميم بفرع أبو هامور بمجمع دار السلام التجاري وفرع المرقاب الجديد وبفرع ابو سمرة وفرع المنطقة الصناعية وفرع الخريطيات وفرع بن عمران ونفّذ خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ على فرع المطار القديم وعلى فرع السيتي سنتر وفرع الغرافة. وفي عام ٢٠١٧ تم افتتاح فرع جديد للبنك بهذا التصميم في قطر مول وآخر في فستيفال سيتي في عام ٢٠١٨، كما تم تنفيذ هذا التصميم في فرعي بنك الدوحة بالريان وفرع مجمّع بوابة الشمال المزمع افتتاحه خلال عام ٢٠١٩. لقد روعي في تصميم هذه الفروع راحة العملاء وسهولة وانسياب العمل إضافة إلى أعلى المعايير المتعلقة بتقديم الخدمة للعملاء، وجاري العمل حالياً على تنفيذ هذا التصميم في بقية فروع البنك.

وبالإضافة إلى الخدمات الإلكترونية المقدمة من خلال بنك الدوحة الفوري Dbank مثل خدمة دي كاردلس DCardless التي تمكن المستفيد من الحوالة باستلام قيمتها عبر أجهزة الصراف الآلي بدون الحاجة إلى استخدام بطاقة الصراف الآلي والحوالات الإلكترونية وخدمة الرسائل القصيرة وخدمات الهاتف والموبايل وشبكة الإنترنت والفروع الإلكترونية وغيرها، فقد طرحنا وطورنا خدمات مصرفية إضافية عبر الهاتف الجوال وخدمة الإنترنت المصرفي حيث مكّنا العملاء من الوصول إلى تفاصيل حساباتهم المصرفية بسهولة ويسر ومن إجراء عمليات تحويل بين حساباتهم الخاصة أو إلى أي مستفيد آخر مسجل في هذه الخدمة إضافة إلى إمكانية سداد فواتير الخدمات ومستحقات البطاقات الائتمانية وبطاقات إعادة الشحن للخدمات المسبقة الدفع لكل من أوريدو وفودافون.

هذا وتتضمن الخواص الجديدة عبر تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال على التحويل المحلي للأموال، سحب الأموال بدون بطاقة، تحويل الأموال عبر الويسترن يونيون، تحويل الأموال عبر بطاقة الائتمان وإعادة تعبئة بطاقة "كليك" وغيرها من الخدمات. كما تم خلال عام ٢٠١٨ إعادة إطلاق تطبيق "بنك الدوحة ماي بوك قطر" عبر الهاتف الجوال، حيث تم من خلال هذا التطبيق تقديم عروض متعددة وقسائم متنوّعة لتناول الطعام والعناية بالجمال واللياقة والأنشطة الترفيهية والخدمات الصحية وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك وفّر البنك خدمات إضافية على شبكة أجهزة الصراف الآلي لعملاء بنك الدوحة وعملاء أوريدو، حيث أصبح بإمكان العملاء الاستعلام عن فواتير خدمات أوريدو وتسديدها من خلال هذه الشبكة.

كما أولينا اهتماماً خاصاً خلال العام لأنظمة أمن المعلومات لحماية مستخدمي خدماتنا المصرفية عبر الهاتف الجوال، حيث أجرينا تعديلات على موقع بنك الدوحة الإلكتروني وأدخلنا عناصر أمان ذات فاعلية أكبر لحماية مستخدمي خدمات بنك الدوحة الفوري. وفي هذا الإطار تم تدشين النسخة المحسنة من التطبيق الخاص بالخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال بامتيازات جديدة، حيث أتاح هذا التطبيق إجراء المعاملات المصرفية بسهولة وكفاءة عالية واحتل عنصر الأمان المرتبة الأولى بهذه الامتيازات حيث اتاحت هذه النسخة خيار استخدام بصمة الإصبع أو بصمة الوجه Face ID لتأكيد هوية المستخدم عوضاً عن إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور.

وتم أيضاً تحديث النظام الخاص بالبطاقات المصرفية بهدف تعزيز مستوى الأداء وتقديم خدمة أسرع للعملاء وتقوية عناصر الأمان وخاصة فيما يتعلق بمراقبة بطاقات الائتمان لرصد المعاملات الاحتيالية والتنبيه بوقوعها بشكل آلي لمنع حدوثها. كما تم تحديث البنية التحتية لشبكة المعلومات بهدف توفير أعلى درجات الأمن للعملاء وتمكينهم من الوصول الآمن للخدمات المالية على مدار الساعة ومن إجراء معاملاتهم المصرفية من أي جهاز ومن أي مكان في العالم بمنتهى السهولة والفاعلية. ونظرا لالتزام البنك بالمعايير العالمية في مجال إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات فقد تمكن خلال هذا العام من تجديد شهادة الآيزو ٢٠٠٠٠-٢٠١١.

وإضافة إلى ذلك، فقد كان لبنك الدوحة السبق منذ عام ٢٠٠٧ في طرح أول برنامج تسوق عبر الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط من خلال سوق الدوحة الإلكتروني في قطر، ولا زال هذا الموقع منذ ذلك التاريخ يحقق نجاحات جيدة، حيث أصبح بإمكان العملاء من خلال هذا السوق شراء احتياجاتهم وتسديد قيمتها إلكترونيا.

أعلن كل من بنك الدوحة وشركة ماستركارد العالمية عن إطلاق مجموعة من بطاقات الخصم الجديدة بميزات مبتكرة ذات قيمة مضافة لحاملي البطاقات. وستتيح هذه البطاقات لعملاء بنك الدوحة إجراء معاملات لاتلامسية، كما ستمكنهم من تنفيذ معاملاتهم عبر الإنترنت في ظل عناصر حماية إضافية من خلال خاصية "ماستركارد سكيور كود" (Mastercard SecureCode®) ونظام البوابة الوطنية الموحدة للدفع الإلكتروني (QPAY). وتأتي هذه البطاقة بمجموعة من المزايا تتضمن الدخول إلى صالات استراحة كبار الشخصيات في المطارات حول العالم، وخدمات الكونسيرج، وعروض المطاعم الفاخرة، والحصول على أميال الدوحة.

واستمر العمل أيضا في تعزيز برنامج الولاء الخاص بالبطاقات الائتمانية، إذ لا يزال بإمكان حاملي هذه البطاقات الاستفادة من استبدال أميال الدوحة المكتسبة من استخداماتهم للبطاقات الائتمانية الخاصة بهم بشكل فوري من أجهزة نقاط البيع المنتشرة في العديد من المحال التجارية المشاركة في هذا البرنامج أو استخدام هذه الأميال لشراء تذاكر سفر، حيث استمر البنك بالعمل ببرنامج الولاء الجديد "أميال الدوحة" الذي يهدف إلى تحويل استخدامات بطاقات الائتمان على المستوى المحلي والدولي إلى أميال يمكن استخدامها في الحصول على رحلات طيران وحجوزات فنادق بالمجّان. كما أتاح البنك للعملاء ميزة الحصول على تأمين مجاني على السفر عند كل عملية شراء لتذاكر الطيران باستخدام هذه البطاقات ووفرّ للعملاء حاملي بطاقة فيزا بلاتينيوم وانفينيت ميزة الدخول الحصري إلى صالة المها بمطار حمد الدولي. هذا واستمر البنك في توفير امتيازات إضافية لحاملي بطاقة انفينت الائتمانية الخاصة بعملاء الريادة والعملاء المهمين "VIP customers" مثل حصول العميل على الأولوية في تقديم الخدمات بالفروع وخدمة الموافقة على القرض خلال ٦٠ دقيقة وخدمة التواصل على الواتساب وخدمة ركن السيارة مجاناً من "MR. Valet" وغسل السيارة مجاناً في محطة "Hi-Wash" بالإضافة إلى الحصول على تذكرة سينما مجاناً عند شراء كل تذكرة بالإضافة إلى خصومات لدى العديد من المحلات التجارية والمطاعم وغيرها، حيث أضفت هذه البطاقة على هذه الشريحة من العملاء طابع خاص ومتميّز.

كما وفّر البنك أيضاً بطاقة الائتمان ذات العلامة التجارية المشتركة مع مراكز اللولو هايبر ماركت بامتيازات خاصة وجذابة، وقد لاقت هذه البطاقة المتميزة منذ طرحها في عام ٢٠١١ إقبالا هائلا من جمهور العملاء، مما جعلها بطاقة خاصة ومميزة ليس على مستوى دولة قطر فحسب بل وعلى مستوى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث توفر هذه البطاقة للعميل استرداد نسبة ٥٪ من قيمة مشترياته من مراكز اللولو طوال العام، وتم في عام ٢٠١٨ عمل حملات مشتركة مع اللولو تم من خلالها منح العملاء حاملي بطاقة اللولو استرداد نسبة ٥٪ إضافية من قيمة مشترياتهم بمراكز اللولو خلال فترات محددة.

وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة عشر لبرنامج الدانة ولما حققه هذا المنتج خلال السنوات الماضية من نجاحات، فقد قمنا خلال عام ٢٠١٨ بإعادة هيكلة برنامج الجوائز بما يتناسب والذكرى الخامسة عشر لهذا البرنامج حيث ركزت عملية إعادة الهيكلة على مبدأ "الدانة للجميع" أي بمعنى أن كافة عملاء هذا البرنامج سيستفيدون من برنامج الجوائز بطريقة أو بأخرى، وقد تضمن هذا البرنامج على (٦٢٩) جائزة من ضمنها جائزة نقدية بقيمة ٢ مليون ريال قطري وثلاثة جوائز نقدية أخرى بقيمة مليون ريال قطري، هذا بالإضافة إلى (١١) جائزة نقدية شهرية بقيمة ١٠٠,٠٠٠ ريال قطري لكل جائزة و(٤٤٠) جائزة نقدية شهرية أخرى بقيمة ٢,٠٠٠ ريال قطري لكل جائزة. كما يتضمن البرنامج على جائزة نقدية بقيمة مليون ريال قطري لعملاء الريادة والخدمات المصرفية الخاصة وغيرها من الجوائز النقدية الأخرى للمدخرين الصغار وكبار السن وغيرها. وقد بلغ مجموع الجوائز النقدية الممنوحة لعملاء الدانة في نهاية عام ٢٠١٨ في حدود مبلغ ٨,٩ مليون ريال قطري.

كما شارك البنك خلال عام ٢٠١٨ في العديد من المنتديات وحلقات النقاش حيث نظم ندوة لتبادل المعرفة في نيبال حول "فرص الاستثمار الثنائية بين قطر ونيبال" ونظم جلستين في قطر الأولى تحت عنوان "سمود قطر بعد عام من الحصار" والثانية تحت عنوان "العلاقات الثنائية بين قطر وسريلانكا" وقد شهدت هذه الندوة إبرام اتفاقية بين بنك الدوحة وبنك سيلون بخصوص تحويل الأموال من قطر إلى سريلانكا. ولا يقتصر هدف هذه الجلسات على نشر الوعي بخصوص ديناميكيات السوق المتغيرة فحسب بل وإلى تعزيز العلاقات وأواصر التعاون الثنائي بين قطر ومختلف البلدان حيث يتواجد بنك الدوحة. وقد استفاد بنك الدوحة بشكل كبير من شبكته الدولية الواسعة في استقطاب الودائع بتكلفة مجدية.

لقد حرص البنك على توظيف أفضل الكفاءات المتوفرة في البلاد، حيث شارك في العديد من المعارض المهنية، وفي إطار جهود البنك في تعزيز التواصل والتفاعل بين الموظفين كرّم البنك خلال العام مجموعة من الموظفين من ذوي االخدمة الطويلة بالبنك، كما نظّم العديد من الفعاليات الرياضية للموظفين وعائلاتهم.

وفي إطار التزام البنك بمساندة قضايا المجتمع والبيئة والتوعية بقضايا التنمية المستدامة، نفّذ بنك الدوحة العديد من الأنشطة خلال العام، حيث قام بتنظيم النسخة الثانية عشر من سباق الدانة الأخضر للجري الذي شهد مشاركة عدد كبير من الجماهير الداعمة لهذه المبادرة، كما نظّم بالتعاون مع وزارة البلدية والبيئة وبلدية الوكرة حملة لتنظيف الشاطىء. وفي وقت سابق من هذا العام أقام بنك الدوحة حفل توزيع جوائز برنامج المدارس البيئية السنوي الذي يهدف إلى الاحتفاء بالمدارس التي لعبت دوراً هاماً في نشر مفهوم الوعي البيئي بين الطلبة وأظهرت درجة عالية من الابتكار والإبداع في استكمال مشاريعها الخضراء بنجاح كجزء من برنامج المدارس البيئية. كما استضاف البنك مؤخراً بالتعاون مع وحدة التبرع بالدم التابعة لمؤسسة حمد الطبية حملة التبرع بالدم في مقره الرئيسي بمنطقة الخليج الغربي، وفي إطار دعم البنك المستمرلـ "ساعة الأرض"، أطفأ بنك الدوحة الأنوار بمقره الرئيسي وبجميع فروعه في كافة أنحاء دولة قطر.

وفي مجال المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة فقد وقّع بنك الدوحة – أحد أكبر البنوك التجارية في دولة قطر خلال العام على الميثاق العالمي للأمم المتحدة، وهي مبادرة أممية تهدف إلى تشجيع كافة الشركات بمختلف دول العالم على تبني سياسات مستدامة وعلى المسؤولية الاجتماعية وقدم دعماً مالياً للهلال الأحمر القطري والجمعية القطرية للسرطان ورعى معرض التنافس لروّاد الأعمال ومعهد قطر العالمي للزراعة، وفي هذا السياق تم إدراج بنك الدوحة في مؤشر Good FTSE4 للأسواق الناشئة نظير ريادة البنك المستمرة في الالتزام بمعايير الأداء المعني بالأستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة.

الجوائز:

ونظراً للملاءة والمتانة المالية التي يتمتع بها بنك الدوحة على المستويين المحلي والإقليمي والدولي ولما قدمه من خدمات ومنتجات مصرفية متطورة ولدوره الريادي في نقل التجربة المصرفية القطرية إلى آفاق جديدة، فقد حاز على تقدير واعتراف عدد من المختصين في القطاع المالي والمصرفي، حيث حاز البنك خلال العام بالإضافة إلى الجوائز التي حصل عليها في الأعوام السابقة على جائزة "أفضل بنك محلي في مجال التمويل التجاري من مجلة إيجان بانكينج آند فايننس وعلى جائزة "بنك الدوحة، المصرف الأقوى في التواصل مع العملاء وخدمة العملاء" من قبل الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب – جوائز التميّز والإبداع.

كما حصل على جائزة "أفضل بنك من حيث رأس المال" من نيو إيج بانكينج وعلى جائزة "الطاووس الذهبي للتميز في حوكمة الشركات" من معهد المديرين وعلى جائزة "البنك الأكثر تميزاً في الأعمال" في قطر من مجلة سي في CV Magazine، وعلى جائزة النخبة للجودة لعام ٢٠١٨ من جي بي مورغان – نيويورك، كما حصل أيضاً على التصنيف الأول في قطر والتصنيف الثالث على مستوى البنوك في العالم العربي لعام ٢٠١٨من أي إس جي إنفست في مجال الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمي، هذا بالإضافة إلى شهادة الآيزو ISO-٢٧٠٠١ فيما يتعلق بأمن المعلومات لمختلف العمليات بالبنك داخل دولة قطر وشهادة الآيزو ISO-٢٠٠٠٠ نظير التزام البنك المستمر بالمعايير العالمية في مجال إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات.

شكر وتقدير:

وبهذه المناسبة، يتقدم مجلس إدارة بنك الدوحة بخالص الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى وإلى سعادة الشيخ/ عبد الله بن ناصر آل ثاني - رئيس مجلس الوزراء وإلى سعادة السيد/ علي شريف العمادي - وزير المالية وإلى سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري - وزير التجارة والصناعة وإلى سعادة الشيخ/ عبد الله بن سعود آل ثاني - المحافظ وإلى جميع المسؤولين بمصرف قطر المركزي ووزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر لدعمهم اللامتناهي لنا.

كما ويتوجه المجلس أيضاً بالتحية والشكر إلى السادة المساهمين والعملاء الكرام، وإلى إدارة البنك التنفيذية ولجميع موظفي البنك على ما أبدوه من جهود وتعاون خلال هذا العام وللنتائج الطيبة التي تم تحقيقها.

والله ولي التوفيق،،،

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة